الباب الأول

المقدمة

أ- خلفية البحث

ب- مشكلات البحث

ت- أهداف البحث

ث- فوائد البحث

ج- الدراسات السابقة

ح- منهجية البحث

خ- خطة البحث

الباب الأول :

المقدمة

أ- خلفية البحث

مع انهيار الشيوعية والنظام الاقتصادي الاشتراكي في أوائل التسعينيات، أصبح النظام الرأسمالي نظاماً اقتصادياً وحيداً و مستخدماً في معظم بلدان العالم. ولكن بعد مرور الزمان تبين أن النظام الرأسمالي له انعكاسات سلبية وأسوأ من سابقه، لأن العديد من البلدان الفقيرة تزداد فقرا والدول الغنية المعدودة يزدادون ثراء و سيطرة. وبعبارة أخرى، فشل النظام الاقتصادي الرأسمالي لتعزيز كرامة كثير من الناس، خصوصا في البلدان النامية. و قال جوزيف ستيغليتز (2006) لقد فشل الاقتصاد الأمريكي في أواخر التسعينيات بسبب جشع الرأسمالية نفسها. كل من كلتي نظام لديه نقاط ضعف أو قصور أكبر من مزايا كل منهما .الضعف أو القصور في كل من النظام الاقتصادي أصبح أكثر بروزا من إجابياته.

انطلاقاً من الواقع الاقتصادي المجحف و رغبة المسلمين في الرجوع إلى شريعة إسلامية، ظهرت أفكار جديدة حول النظم الاقتصادية، وخاصة بين الدول الإسلامية أو الدول ذات الأغلبية المسلمة و هي فكرة النظام الاقتصادي الإسلامي. بدأ شعوب تلك البلدان يحاول تحقيق نظام اقتصادي يقوم على شريعة الإسلام الذي قد

نجح في تعزيز كرامة المسلمين و تنمية الحياة الاقتصادية في عهد النبوة. في الوقت الحاضر، يجري تطوير النظام الاقتصادي الإسلامي في العديد من الدول الإسلامية، بما في ذلك في اندونيسيا. بدأ ظهور أسلمة بعض المؤسسات المالية خاصة البنوك و هذه الظاهرة تؤدي بمسلمي إندونيسيا إلى فهمٍ آخر و هو أن للمؤسسات المالية نصيب في شريعة الإسلام. قبل وجود المؤسسات المالية الإسلامية على صعيد الدولة ما زالت المعرفة بهذه القضية مجرد دراسة نظرية حول إمكانية تنفيذ الاقتصاد الإسلامي في شكل مؤسسة مالية. فمن الممكن على الرغم من واقعنا المعاصر إجراء عملية أسلمة مؤسسات التمويل الحديث التي هي من نتاج أفكار الغرب الرأسمالي و وسيلة النجاح لهم في تحقيق الإمبراطورية الاقتصادية العالمية .اختيار الأسلمة هي اختيار تحتوي على "الدواء المر" لأنهم يعتبرون المسلمين لن تجد نموذجا أصيلا مستمداً من القرآن والسنة .ونتيجة لذلك، نحن سوف نضطر إلى اتباع النماذج الغربية الموجودة في العالم مع التفادي من مخالفات شرعية.

في بعض الأوضاع، ظهور المؤسسات المالية الإسلامية في إندونيسيا سيكون نوعاً معنوياً مهماً لتنمية العمل المصرفي الإسلامي في المستقبل .فظهرت مؤسسات التمويل الإسلامي الإندونيسي والكثير من الخدمات المصرفية الإسلامية، و التأمين الإسلامي والمؤسسات المالية التي تحمل اسم الشريعة. فهذه الظاهرة منتشرة في أنحاء

الدولة، و أكثر من ذلك افتراضات الاقتصاديين أن من لم يُخْرِج منتجاً إسلامياً يُعْتبر متأخر عن ركب الاتجاه الحالي و سيتخلى عنه المسلمون و لا يعترف بإسلاميته في المعاملات الاقتصادية. الواقع في المجتمع، يوحي بأن المسلمين الإندونيسيين يبدي اهتماما جديا لتنفيذ تعاليم الدين الإسلامي وإن كان جزئياً لم يكن مثاليا.

تطورت المؤسسات المالية الإسلامية بشتى أنشطتها الاقتصادية في جمهورية أندونيسيا و تشكلت الهيئة الرسمية القومية للرقابة الشرعية على جميع المؤسسات المالية الإسلامية بأساس التعاون بين البنك المركزي و مجلس علماء أندونيسيا لدفع عجلة الاقتصاد الاسلامي. و هذه الهيئة ما يسمى ب " الهيئة الشرعية الوطنية ". و يهدف تشكيله لتأكد على شرعية معاملات المؤسسة المالية و البدائل أو الخدمات أو المنتجات وفق أحكام الفقه الإسلامي، فيطمئن المجتمع على سلامة البنوك الإسلامية و كافة ممارسات اقتصادية إسلامية من الربا أو الغرر أو الميسر.

ب- مشكلة البحث

من خلال عرض خلفية البحث، فتكون مشكلات البحث في حدود معينة، و هي :

1. ما هي معالم المنهج الذي يسلكه القائمون بلجنة الفتوى

2. ما أصالة الفتاوى من حيث فقه الإسلام و أصوله

3. ما مدى توافق الفتاوى بمذهب من المذاهب الأربعة أو توافق فتاويها بقرارات المجامع الفقهية و لجان الإفتاء المعتبرة في العالم الإسلامي

ت- أهداف البحث

يسعي هذا البحث لتحقيق جملة من الأهداف، من أبرزها :

1. ليوضح معالم المنهج الذي تسلكه لجنة الفتوى

2. لتتبين أصالة الفتوى بياناً فقهياً، و أصولياً، فيسهل النقد عليها

3. لمعرفة توافق الفتاوى مع قرارات المجامع الأخرى أو نوع اختيار المذهب أو اجتهاد الذي اتخذته الهيئة الشرعية الوطنية في فتاويها

ث- فوائد البحث

و تتمثل الفوائد الأكاديمية لهذا البحث فيما يلي :

1- إثراء و تطوير مجال البحوث في علوم الاقتصاد الإسلامي عموماً و مجال الإفتاء و الرقابة خاصةً

2- معرفة كيفية صدور الفتوى من الهيئة الرسمية

3- تثقيف دارسي الاقتصاد الإسلامي عن طريقة تأصيل الفتاوى

و أما فوائده العملية فتعود إلى ما يلي :

1- يلقي الضوء على منهج الإفتاء و طريقة تأصيل الفاوى

2- يساعد عملية الفتوى

3- يساهم لجان الفتوى و الرقابة الشرعية فكراً و اقتراحاً إجابياً

ج- الدراسات السابقة

بعد البحث و التقصي و سؤال المختصين و البحث في قائمة بيانات مركز المعلومات بجامعة المحمدية سوراكرتا قسم الدراسات العليا، وجدت بعض الدراسات الفقهية أو الرسائل أو الأبحاث التي لها علاقة، كما يلي :

1- رسالة الماجستير التي تتعلق لهذه القضايا و هي " دور هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بأندونيسيا و منهجيتها في الفتوى" للطالب : حتى شمس الدين. تكلم فيه عن نظام الرقابة الشرعية في دولة أندونيسيا و دور هيئتها في ضبط الأعمال المصرفية. و أوضح المنهج الذي سلكتها الهيئة في إصدار فتاوبها.

2- وهناك بحث آخر باللغة الأندونيسية للكاتب : عبد الرحمن حافظ، طبع عام 2006 تحت عنوان " المصارف الإسلامية في الميزان". فيه انتقادات على فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية حول المنتجات المصرفية. و اعتبر الكاتب عديدًا من تلك الفتاوى غير منضبطة بل تخالف حتى مبادئ الشريعة. و رأى الكاتب أن هذه الأخطاء يحدث في بعض تفصيلاتها.كما زعم الكاتب أن هناك تغايرًا ملحوظًا في تطبيقات الميدانية فتوى جيرو الشرعية أو المضاربة أو الودائع المصرفية الإسلامية، والتي يكون فيها المصرف كالمضارب. إلى جانب حول أخطاء الفتوى، أشار حافظ أيضا إلى أن فتوى لم تكن كافيةً لضمان سلامة المنتجات المصرفية الإسلامية على. و كذلك في بعض الأحيان بين الفتوى وتنفيذها يمكن أن يحدث خطأ، بل التنفيذ يكون مجانباً لما تضمنته الفتوى من أحكام.

3- كتاب " دراسة نقدية لفتاوى الإمام محمد عبده " للكاتب : د. فايز محمد حسين . في هذا الكتاب يبين الكاتب عن منهج الإمام في استخدام المصلحة كأساس لبناء الأحكام و بعض المبادئ الفقهية التي استند الإمام في تقريرها استناداً على المصلحة. استخدم الإمام محمد عبده المصلحة كدليل لبناء بعض الأحكام الفقهية ، كما استخدمها في تفسيره لبعض آيات القرآن

الكريم. فتكلم المؤلف عن منهج الإمام في استخدام المصلحة كأساس لبناء الأحكام و بعض المبادئ الفقهية التى استند الإمام في تقريرها استنادًا على المصلحة الاجتماعية

4- رسالة الدكتوراه: الفتيا المعاصرة دراسة تأصيلية تطبيقية في ضوء السياسة الشرعية لمؤلفه د. خالد المزيني . تكلم فيه عما يجد للناس من حوادث ونوازل, بحيث يتمكنون من إقامة دينهم كما أمرهم ربهم في قوله تعالى {أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه}, فإن جهلوا ذلك لزمهم سؤال أهل العلم قال تعالى {فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون} ولكن الفتوى لها ضوابط لابد أن تراعى لا سيما في هذه الآونة لما عرى الفتيا من بعض تغيرات واضطرابات فمن العوامل المؤثرة في الفتيا المعاصرة ما طرأ في هذه الحقبة من تغيرات اجتماعية وإدارية وتنظيمية في العالم الإسلامي, ولا شك أن هذه التغيرات تستتبع في العادة تغيرا في الأوضاع والتنظيمات والتراتيب الإدارية, لمواكبة التحولات الطارئة في المجتمع. وقد قام مؤلف الكتاب بدارسة الفتيا المعاصرة دراسة تأصيلية تطبيقية في ضوء السياسة الشرعية, وتحدث فيه عن مناهج و أساليب الفتيا المعاصرة: وتناوله في أربعة فصول الأول في الفتيا الفردية والثاني في الفتيا الجماعية ومدى الحاجة إليها في العصر الحاضر, وفي

الثالث ذكر نماذج من مؤسسات الفتيا الجماعية المعاصرة مثل هيئة كبار العلماء, واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء. وفي الفصل الرابع تناول مشروع نظام مقترح لضبط معايير الاختلاف في الفتيا المعاصرة.

5- كتاب " الفتوى المعاصرة ما لها وما عليها " لمؤلفه محمد يسري . لئن كانت الحاجة إلى الفتوى شديدة فهي في هذا العصر أشد، نظرا لهذا الكم الهائل من النوازل والمستجدات التي تتابعت على ديار المسلمين ، ولما اتسعت الفتيا من المتأهلين وغيرهم، ووجد من الفتاوى ما جانب الحق وانحرف عن جادة الصواب مع ما وجد من وسائل إذاعتها ونشرها مما لا عهد للسابقين به، كان لابد من وضع الضوابط للفتيا المعاصرة مع بيان ما لها وما عليها. وقد ألم بهذا الموضع الدكتور محمد يسري في رسالته (الفتوى المعاصرة ما لها وما عليها) . وقد جعلها المؤلف في ست وقفات تضمنت هذا الموضوع. فالوقفة الأولى: معنى الفتيا وبيان منزلتها ومسيرتها، فذكر تعريف الفتيا والمفتي والمستفتي والاستفتاء ، مبينا فضل الفتيا وخطورتها ومنزلتها من الدين ثم استعرض مسيرة الفتيا من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الوقت الحاضر بإيجاز . الوقفة الثانية: من يملك حق الفتيا ، ذكر فيها شروطا متعلقة بشخصية المفتي وإمكاناته العلمية ثم تكلم عن أقسام المجتهدين وشروط

الاجتهاد. الوقفة الثالثة: الفتيا المعاصرة ملاحظات وتأملات، وفي هذه الوقفة تناول وسائل تبليغ الفتيا والتعبير عنها ولاسيما وسائل الاتصالات الحديثة ، وبين الإقبال الشديد على السؤال والاستفتاء ، وعرض الشيخ لجملة من التأملات في الفتاوى المعاصرة من ناحية موضوعاتها وطريقة الإجابة عليها.الوقفة الرابعة: ضوابط الفتيا المعاصرة ، فذكر منها ضوابط تتعلق بالمفتي وبالمستفتي وبإدارة الفتيا المعاصرة وتقنياتها. الوقفة الخامسة: الفتيا في نوازل الأقليات المسلمة ، فقدم بتعريف الأقليات الإسلامية وتقسيمها وخصائها ومفهوم فتاوى ونوازل الأقليات المسلمة والتأصيل لفقهها ونوازلها وذكر أصول ومقاصد فقه النوازل للأقليات المسلمة وعرض نماذج من نوازل هذه الأقليات. الوقفة السادسة: الفتيا آفاق وطموحات ، وتضمنت هذه الوقفة ثلاثة عناصر وهي تأهيل المفتين وتوعية المستفتي وآليات الإفتاء ومرجعياته. فما أحرى المتصدرين للفتوى أن يراجعوا أنفسهم وأن يلتزموا بضوابط الفتوى منعا من هذا التخبط وهذه الفوضى في جانب الفتاوى ، ولا شك أن هذه الكتابة تبين الطريق وتحدد الضوابط.

6- كتاب منهجية إصدار الفتوى مجلس العلماء الأندونيسي للكاتب الدكتور أسرار النعم صالح. يناقش هذا الكتاب العديد من الفتاوى التي أصدرها

مجلس العلماء الإندونيسي والتي تقوم على مبدأ سد الذريعة، وهو مبدأ بذل أقصى جهد ممكن لتجنب المفسدة من جلب المصلحة، بعبارة أخرى الحذر والاحتياط. وقد تكلم الفقهاء قديماً عن هذا المبدأ من شتى المذاهب و المدارس، وكذلك الإمام الشاطبي في كتابه الموافقات، أدرجه كأحد أساليب الاجتهاد التطبيقي.من خلال قراءة هذا الكتاب، سوف نجد كيفية عملية لمبدأ سد الذريعة في فتاوى مجلس العلماء الاندونيسي وما يكمن وراء المبدأ والجو الإسلامي المشترك في اندونيسيا الذي يدفعه إلى القيام به. وما الموضوعات التي تناولتها لجنة الفتوى في مجلس العلماء الأندونيسي ثم تطبيقات المبدأ في الإفتاء.الكاتب متخصص في علوم الإفتاء و يمارسها عمليا سنين طويلة.

7- كتاب " تأصيل بحث المسائل الفقهية " لمؤلفه خالد بن عبد العزيز السعيد. امتلكت أمتنا الإسلامية – بحمد الله – تراثًا علميًّا كبيراً, وإرثًا فقهيًّا عظيمًا, هو حصيلة تراكمية لجهود أفذاذ الأمة وعلمائها على مرِّ القرون السابقة, وهو يعكس الاهتمام البالغ والعناية الكبيرة التي بذلوها في مجال الفقه أصولًا وفروعًا, ومدى مشاركتهم في وضع الضوابط, وتقعيد القواعد, وتفعيل آليات الاستنباط وأدواته ليخرجوا بحلول علمية لجميع قضايا الناس وحوادثهم النازلة,

فنتج عن ذلك فقهًا نوازليًّا يحقق مقاصد الشرع, ويراعي أحوال المكلفين. إلا أن الأمر لا ينتهي إلى هذا الحد, فهذا التراث العلمي الذي خلفه لنا أسلافنا يحتاج إلى من ينقب فيه, ويسبر أغواره, ويستخرج كنوزه ومكنونه, وهذا يتطلب تشمير سواعد الجد من قبل طلاب العلم وأهل الشريعة, ليستقرئوا بحوث الأولين, فترتقي مستوياتهم في تحصيل مضامين الشريعة من جانب, ومن جانب آخر ليعرضوها عرضًا منطقيًّا, يرتفع بمستوى العرض والتحليل الفقهي الذي يشارك بدوره في بناء العقليات الفقهية القارئة لنصوص الشريعة ومقاصدها. والبحث الفقهي وطرائقه وتأصيله علم ينبغي على المهتمين أن يكونوا على دراية به, فهو يظهر قيمة وجهود العلماء المتقدمين من خلال إبراز فقهياتهم ومناظراتهم, كما أنه يضيف جانبًا تطبيقيًّا عمليًّا إلى جانب التأصيل العلمي عند طلاب العلم, وهذا –وغيره– ما دعى مؤلف هذا الكتاب إلى طرح هذا الموضوع. وقد مهَّد المؤلف لكتابه بتمهيد, تناول فيه أهمية البحث الفقهي, ثم شرع بعد ذلك في فصول الكتاب الثلاثة:

الفصل الأول: هذا الفصل بيَّن فيه المؤلف تعريفات وأنواع المسائل.

الفصل الثاني: وعنونه المؤلف بـ (مراحل بحث المسائل الفقهية), و هذه المراحل هي :

مرحلة تصوير المسألة الفقهية, مرحلة تحرير النزاع في المسألة الفقهية, ذكر مرحلة الأقوال في المسألة الفقهية, و تحدث فيه عن مناقشة الأدلة و سبب الخلاف في المسألة الفقهية, والتي تعتبر مرحلة أساسية من المراحل التي تمر بها المسألة الفقهية الخلافية, ثم مرحلة الترجيح, ثم تحدث المؤلف عن ثمرة الخلاف في المسألة الفقهية.

الفصل الثالث: وخصصه المؤلف لعرض مسائل تطبيقية لأنواع المسائل الفقهية, فأتى بتطبيق لمسألة فقهية إجماعية, ومسألة فقهية وفاقية, ومسألة فقهية خلافية.

ح- منهجية البحث

المنهج الذي سلك عليه الباحث في هذه الدراسة هو المنهج التصويري النقدي، حيث يقوم الباحث على تصوير المسألة و الفتوى تصويرا كاملاً ثم تنسيقها بما في الفقه الإسلامي عن طريقة تتبع و جمع معلوماتها من كتب التراث للفقهاء القدامى و المعاصرين و الدراسات الأكاديمية الحديثة في الاقتصاد الإسلامي و التي لها صلة بالموضوع.

أما نوع البحث فهو عبارة عن الدراسة المكتبية المبنية على الأسلوب التصويري و الاستقراء و المقارنة، حيث يقوم الباحث بالاستدلال على الكتب الفقهية و الدراسات الأكاديمية المتعلقة بتأصيل الفتاوى في الفقه الإسلامي، و التي لها صلة بالموضوع

يتبين منهجي في هذا البحث بالنقاط التالية :

(1) أقوم بقراءة الكتب المتعلقة بموضوع الرسالة من كتب حول معاملات اقتصادية، الفتاوى المطبوعة، مجلات في الاقتصاد الإسلامي، بحوث المؤتمرات ومقالات منشورة في مواقع الانترنت

(2) لم أستغن من الرجوع إلى مصادر التراث الفقهي لدراسة المسألة و تأصيلها فتعطي صورة واضحة مفهومة لقارئها فالاعتماد على أمهات المصادر سيسهل عمليات التحرير و الجمع و التوثيق و التخريج

(3) أقوم بتصوير المسألة و تأصيلها في الفتوى المراد بحثها قبل بيان صحة الفتوى ليتضح المقصود من دراستها

(4) توثيق المعاني من معاجم اللغة المعتمدة

(5) أترجم ترجمة مختصرة لبعض القائمين بلجنة الفتوى

(6) تكون الخاتمة متضمنة أهم النتائج و التوصيات التي أتوصل إليها من خلال البحث

(7) كتابة الفهارس

خ- خطة البحث

جاءت موضوعات هذه الرسالة ضمن باب المقدمة، تلاه أربعة أبواب :

تضمن الباب الأول (مقدمة) : الحديث عن خلفية البحث و مشكلاته و أهدافه ثم تطرق الكلام عن أهمية كتابة هذا البحث و فوائده ثم عن الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث، و بعده الكلام عن منهجية البحث و خطته.

أما الباب الثاني عقدت فيه لبيان مفهوم الفتوى في الفقه الإسلامي و كل ما يتعلق بالفتوى فجعلته في فصلين، شرحتُ في الفصل الأول عن مفهوم الفتوى و ضوابطها الشرعية و أردفت فيه بيانًا حول الفرق بين الفتوى و القضاء و الاجتهاد، و هذا كله في المبحث الأول. أما المبحث الثاني، تكلمت فيه عن مشروعية الفتوى في القرآن و السنة، ثم مكانة الإفتاء و حكمه. و في المبحث الثالث، تكلمت عن طبيعة الفتوى و وظيفة الإفتاء و أهمية منصب الإفتاء ثم مراحل صدور الفتوى و طبيعة تغيرها.

وخصصت الفصل الثاني لبيان تاريخ الفتوى في عهد النبوي و الصحابة مجملاً ثم أتبعت ببيان تاريخي عن مشيخة الإسلام في العهد العثماني كنظام رسمي للفتوى على مستوى الدولة.

أما الباب الثالث ففصلت فيه مفهوم هيئة الإفتاء الرسمية في الإسلام و شرحت فيه أهمية وجود الهيئة العليا للإفتاء في المجتمع المسلم و دوائر الإفتاء في العالم و عن مجلس العلماء الأندونيسي ثم تعريف خاص بالهيئة الشرعية الوطنية في جمهورية أندونيسيا.

والباب الرابع، خصصته لدراسة و تأصيل الفتاوى الصادرة من الهيئة الشرعية الوطنية و ضمّنتُ فيه الإطار النظري لدراسة الفتوى و تأصيلها.

أخيرًا، ختمت الرسالة بأهم النتائج و المقترحات